

نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصاد الأمريكي



مبنى وزارة الخزانة في واشنطن، العاصمة: الصندوق يتوقع تحسن معدل النمو في الولايات المتحدة في عام 2014 مع اعتماد تدابير أكثر اعتدالا في تطبيق التصحيح المالي (الصورة: Karen Bleier/AFP)

تهدئة تخفيض الإنفاق لدعم التعافي في الولايات المتحدة

14 يونيو 2013

- من المتوقع أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة مسجلا 1.9% في عام 2013، لكنه قد يتحسن في عام 2014
- يتوقف التعافي الاقتصادي على اعتماد وتيرة أكثر توازنا وتدرجا في تطبيق التصحيح المالي
- استراتيجية الخروج من مرحلة التنشيط باستخدام السياسة النقدية تقتضي الحرص في التواصل وفي تحديد توقيتها

ذكر صندوق النقد الدولي في ختام المراجعة السنوية التي أجراها بشأن أكبر اقتصاد في العالم بأن الولايات المتحدة يمكنها تحفيز النمو باعتماد وتيرة أكثر توازنا وتدرجا في تطبيق التقشف المالي، وخاصة في وقت لا يتوافر فيه للسياسة النقدية إلا مجال محدود لمواصلة دعم التعافي.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق إن "هناك مؤشرات على أن التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة يزداد قوة وقدرة على الاستمرار. غير أن هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل أن يستعيد هذا التعافي سرعته القصوى. وتتمثل مشورة الصندوق في هذا الشأن في إبطاء الوتيرة، ولكن مع التعجيل: ومعنى ذلك إبطاء وتيرة التصحيح المالي في العام الجاري - مما يساهم في الحفاظ على النمو وخلق فرص العمل- ولكن مع التعجيل بوضع خارطة طريق متوسطة الأجل لاستعادة استمرارية المالية العامة على المدى الطويل."

وذكر الصندوق أنه على الرغم من التحسن الذي طرأ على المؤشرات الاقتصادية، لا سيما في سوق الإسكان، فإن الوتيرة السريعة جدا لعملية تخفيض العجز (بما في ذلك تخفيضات الإنفاق التلقائية المعروفة باسم "الحجز المالي") تتسبب في إبطاء سرعة النمو بدرجة كبيرة.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة مسجلا 1.9% في عام 2013، مقارنة بنسبة 2.2% في عام 2012. ويرجع هذا التوقع لأثر تطبيق "آلية تخفيض الإنفاق التلقائية"، وانتهاء العمل بتخفيضات الضريبة على مجموع الأجور وزيادة معدلات الضريبة على دافعي الضرائب من أصحاب الدخل المرتفعة.

وأشار الصندوق إلى احتمال تحسن معدل النمو مسجلا 2.7% في العام القادم في ظل اعتماد تدابير أكثر اعتدالا للتصحيح المالي، وتعزيز سوق الإسكان.

تعزيز التعافي الاقتصادي

يرى خبراء الصندوق أن التحدي الرئيسي على مستوى السياسات هو دعم التعافي الاقتصادي مع معالجة مواطن الضعف التي تهدد النمو والموارد العامة والاستقرار المالي على المدى المتوسط.

وأكد الصندوق في سياق التقييم الذي أجراه ضرورة اعتماد استراتيجية على مستوى السياسات للتعامل مع هذا التحدي، بما في ذلك ضرورة القيام بما يلي:

- إلغاء آلية تخفيض الإنفاق تلقائيا واعتماد وتيرة أكثر توازنا وتدرجا في تطبيق التقشف المالي. فتخفيضات الإنفاق لا تتسبب في تخفيض النمو على المدى القصير فحسب، بل إن التخفيضات العشوائية في الإنفاق على التعليم والعلوم والبنية التحتية قد تتسبب في تخفيض النمو الممكن على المدى المتوسط أيضا.
- رفع الحد الأقصى للديون لتجنب تعريض الاقتصاد الأمريكي والعالمي لصدمة حادة.

- اعتماد مجموعة من التدابير الشاملة تتركز إجراءاتها في المراحل المتأخرة لاستعادة استمرارية المالية العامة على المدى الطويل. فمن المتوقع أن يزداد الإنفاق على أهم برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي بنسبة نقطتين مؤويتين من إجمالي الناتج المحلي على مدار العقد القادم. ويُتوقع أيضا أن تزداد مصروفات الفائدة بنسبة نقطتين مؤويتين من إجمالي الناتج المحلي على مدار نفس الفترة، مع عودة أسعار الفائدة تدريجيا إلى مستويات طبيعية. ومن شأن هذه العوامل أن تتسبب في اتساع عجز الموازنة وزيادة الدين العام. ويمكن تعبئة إيرادات جديدة من خلال الحد من الإعفاءات والاستقطاعات الضريبية، وكذلك من خلال تطبيق ضريبة على الكربون وأخرى على القيمة المضافة. وينبغي أن تكون تدابير الإنفاق مؤدية إلى كبح الزيادة في مصروفات الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد العامة.

وشدد الصندوق أيضا على الأهمية القصوى للسياسة النقدية. وقالت السيدة لاغارد في هذا الشأن إن "الأوقات الاستثنائية تتطلب سياسات استثنائية وحرصا استثنائيا في إدارة المخاطر".

ونظرا لأن فجوة الناتج لا تزال كبيرة، فليس هناك حاجة للتجيل بالخروج من مرحلة التيسير النقدي. لكن الصندوق شدد على ضرورة التخطيط والإشراف على عودة أوضاع السياسة النقدية إلى طبيعتها على نحو تدريجي ومنظم، مع مراقبة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. ورغم امتلاك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مجموعة من الأدوات للمساعدة في

إدارة عملية الخروج من المرحلة التيسيرية، فإن هناك أهمية كبيرة تعلّق على التواصل الفعال بشأن استراتيجية هذا الخروج وتوخي الحرص في تحديد توقيتها، بغية تجنب شدة تقلب أسعار الفائدة طويلة الأجل مع قرب التحلي عن الموقف التيسيري.

وأشار الصندوق كذلك إلى ضرورة زيادة صلابة النظام المالي الأمريكي والعالمي مع الحد من مخاطر تشتت الإطار التنظيمي المالي العالمي. ومن أهم البنود على جدول الأعمال الحالي الانتهاء من تحديد المؤسسات المالية غير المصرفية المؤثرة على النظام، وتعزيز التنظيم في سوق المال، وتنفيذ مجموعة معايير تنظيم النشاط المصرفي وفقا لاتفاقية بازل 3، وتنفيذ "قاعدة فولكر".

وبشكل أعم، ينبغي تنسيق عملية تعزيز السياسات التنظيمية لدعم الاستقرار المالي مع جدول أعمال الإصلاح المالي العالمي لتجنب التشتت في المشهد التنظيمي والحد من عدم اليقين وتضييق نطاق المراجعة التنظيمية.

المجال متاح لسياسات أكثر تفاعلية

ذكر الصندوق أنه بالرغم من التحسينات التي تحققت على مدار الاثني عشر شهرا الماضية، فلا تزال هناك فرصة أمام السياسات لدعم سوق الإسكان. وتظل تقوية سوق الإسكان عاملا حيويا لتعافي الاقتصاد الأمريكي، لكن من المهم الحفاظ على البرامج المدعومة من الحكومة والتي أدت إلى تيسير إعادة التمويل وتعديل القروض في حالات العسر.

وأشار الصندوق أيضا إلى إمكانية اعتماد سياسات تفاعلية لسوق العمل حتى تكون مكملة لجهود تشجيع الطلب المحلي وتساعد على الحد من مخاطر الخسارة المستمرة في الموارد البشرية. ويمكن أن تتضمن هذه السياسات التدريب والدعم للبحث عن فرص العمل، وكذلك بذل الجهود لتوثيق الارتباط بين نظام التعليم – وخاصة كليات المجتمع المدني – واحتياجات جهات العمل، وذلك بسبل منها الاستعانة ببرامج التلمذة المهنية.

وسوف يصدر التقرير الختامي عند انتهاء المجلس التنفيذي الذي يضم 24 بلدا عضوا من مناقشته في أواخر شهر يوليو.

روابط ذات صلة:

[طالع البيان](#)

[تركيزنا على الوظائف والنمو](#)

[أحدث التنبؤات العالمية](#)

[أولويات عمل الصندوق](#)

[الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي](#)